الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي

إعداد

الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية

أبريل (نيسان) 2020

فهرس المحتويات

مقدمة 2
القسم الأول: الآثار الاقتصادية 4
أولاً: القطاعات الصناعية والخدمية 6
أ. النقل وسلاسل الإمداد 6
ب. الفندقة والسياحة 11
ج. الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 12
د. التشييد والبناء (العقارات) 14
ثانياً: القطاع المالي 15
أ. مصرف الإمارات المركزي 16
ب. البنك المركزي المصري 16
ثالثاً: القطاع الصحي 17
أ. الامارات العربية المتحدة 18
ب. جمهورية مصر العربية 18
ج. المملكة العربية السعودية 19
رابعاً: الزراعة والأمن الغذائي 19
أ. الإمارات العربية المتحدة 22
ب. جمهورية مصر العربية 22
ج. المملكة العربية السعودية 23
القسم الثاني: الآثار الاجتماعية 23
القسم الثالث: مستقبل ما بعد الأزمة 28
أ. السياسيات العامة والاستراتيجيات 29
ب. توصيات المدى القصير 30
ج. مقترحات المدى البعيد 31

مقدمة

جرت عادة الاقتصاد العالمي على أن يمر بمراحل مختلفة، تتسم بعضها بالتوسع والزيادة في معدلات النمو، وتتسم الاخرى بالانكماش حيث تسود حالةٌ من تباطؤ النمو، أو الكساد. وقد تطول تلك المراحل، فيصبح تباطؤ النمو ركوداً اقتصادياً يؤثر على معدلات البطالة، وارتفاع مديونيات الدول وخدمات الديون نتيجةً لخلل أسعار الصرف، وتراجع الاستثمارات نتيجة توجُّس المستثمرين وضعف الثقة في الخيارات الاستثمارية المطروحة وخصوصاً على المدى البعيد. وقد توقع الخبراء في الربع الأخير من عام 2019 أن تحل أزمة اقتصادية عالمية تتسبب في حدوث ركود اقتصادي في معظم دول العالم، وأرجعوا ذلك للنزاع الاقتصادي، والذي أطلق عليه البعض مصطلح حرب، بين الولايات المتحدة والصين، حيث اتسقت المؤشرات الاقتصادية العالمية وتلك التوقعات من حيث ارتفاع معدلات البطالة العالمية، وانقلاب منحنى العائد على السندات الامريكية طويلة الأجل مقارنةً بنظيرتها قصيرة، وتخفيض سعر الفائدة على الدولار، أيضاً انخفاض اسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب الكلي عليه نتيجة ازمة الركود مما يزيد حدة المشكلة الاقتصادية في الدول المعتمدة على النفط في اقتصادها كدول الخليج العربي. وجاءت توقعات صندوق النقد الدولي بهبوط النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى 3.3% بينما خفض البنك الدولي توقعاته بشكل أكبر لتصل إلى 2.6%.

وقد كان ما لم يكن في الحسبان حدوث أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتفاقمها بالشكل الذي نعيشه الآن، فمنذ حدوث حالات الإصابة الأولى في الصين وتحديداً في مقاطعة وهان أواخر ديسمبر 2019 انتشر الفيروس بشكل سريع جداً إلى باقي دول العالم بشكل أسرع من قدرة الدول على احتواءه مما دفع منظمة الصحة العالمية في مارس الماضي إلى إطلاق مصطلح وباء عالمي على الفيروس نتيجة لاجتياحه معظم دول العالم وفي وقت قصير نسبياً؛ مما دفع دول العالم إلى تخصيص مليارات الدولارات لمواجهة الأزمة.

وعلى صعيد أخر، أخذت الاضطرابات ومشكلة عدم التوصل لاتفاق بين روسيا ومنظمة البلدان المصدرة للبترول تلوح في الأفق، حيث دفع النزاع أسعار البترول إلى الانخفاض الحاد لتسجل أقل من 25 دولار لخام برنت. وفي يوم الاثنين 9 مارس 2020، والذي سيعرف بعد ذلك بالاثنين الأسود، تكبدت أسواق

الأوراق المالية خسائر لم يُسجَّل مثلها منذ الكساد العظيم عام 1929، مدفوعة بالمخاوف العالمية إثر تفشي فيروس كورونا المستجد وأزمة البترول.

ويمكن أن نرى تأثير الأزمة الحالية على الدول في قطاعات مختلفة، يأتي على رأسها القطاعان الاقتصادي والاجتماعي. فبدا في القطاع الاقتصادي وقد تحمل فجأةً تبعات ما حدث بشكل لم يكن متوقعاً، مما دفع الدول لاتخاذ إجراءات تحد إلى حدٍّ ما من الآثار السلبية في محاولة منها لتقليل الضرر على الأسواق وتجنب ما يمكن تجنبه والمرور الآمن من هذه الفترة، مثل مساعدة الصناعات والشركات الأكثر تضرراً، وتخصيص مبالغ ضخمة لتوفير الخدمات الصحية ومستلزماتها. أما البعد الاجتماعي، فيعيش أغلب الناس حالة من الخوف التي تؤثر بشكل من الأشكال على نمط حياتهم اليومي المعتاد، الامر الذي كان جلياً في موجة الهلع للشراء التي سادت في بعض الدول في بداية الأزمة. وتمتد الآثار الاقتصادية إلى النواحي الاجتماعية من حياة الافراد، فنرى ذلك في تضرر العمالة المؤقتة والغير مؤمن عليها، وتسريح الموظفين أو الاقتطاع من رواتبهم، الأمر الذي يضع عبئاً اضافياً على أولئك الناس وعلى حكومات الدول لتوفير منح أو إعانات لمساعدتهم في توفير قوت يومهم.

ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة في محاولة للتنبؤ بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية وكيفية التعامل معها بشكل صحيح وفعّال، لتناقش كيف سيكون الوضع في العالم العربي في المرحلة المقبلة، وكيفية تقليل الضرر الناجم عن تلك الأزمة، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المحتملة. ونعرض في القسم الأول تبعات الأزمة الاقتصادية على أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد، ثم نتناول الآثار الاجتماعية للأزمة في القسم الثاني، وأخيراً في القسم الثالث نقدم بعض المقترحات والسياسات العامة.

وعسى أن نكون قد وفقنا في هذا العمل.

القسم الأول: الآثار الاقتصادية

أدى الانكماش الاقتصادي الناتج عن أزمة كورونا، والذي أصبح حقيقة نعيشها الآن، إلى تعقيد مهمة التنبؤ بالمستقبل وأي اتجاه سوف تسلكه تلك الأزمة، فبالرغم من وجود عناصر وتأثيرات مشتركة بين الأزمات العالمية، إلا أن الوضع هذه المرة مختلفٌ، فمحاولة استعراض ومقارنة آثار أزمة السارس عام 2003 والأزمة المالية العالمية عام 2008 بالأزمة الحالية لا يؤتي أهدافه، لأن العالم وقتذاك يختلف عن العالم الآن بشكلٍ يُفقد هذه المقارنات مردودها. فها نحن نرى تخبط الخبراء حول الاتجاه الذي تأخذه الأزمة لأن الأوضاع تتطور بشكل يومي وتأخذ اتجاهات مختلفة مما يزيد الأمر تعقيداً، ولكن المؤكد هو سيادة النظرة التشاؤمية في ظل إجراءات إغلاق الحدود الدولية وبسبب التداعيات التي يحدثها الفيروس بشكل يومي.

في هذا القسم من الدراسة سوف نستعرض الآثار الناجمة عن هذه الأزمة، على أن يبدأ العرض بتبعات الأزمة اقتصادياً على الوطن العربي في ظل الإجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة، حيث نشير إلى القطاعات الأكثر تضرراً ومدة التعافي المتوقعة للقطاعات المتضررة، وأخيراً نشير إلى الفرص التي يمكن استغلالها في المستقبل القريب، آخذين في الاعتبار أن اغلب دول الوطن العربي هي دول مستوردة للسلع الأساسية والغذائية.

ولعل أهم المخاوف التي تخيم على بلادنا في الوطن العربي تحديداً – بجانب تباطؤ نمو الاقتصاد ككل– هي استمرار تضرر الأعمال المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لعدم قدرة أغلبها على التصدي لتبعات أزمة عالمية بهذا الحجم من جهة، ومن ناحية أخرى فإن ضمان تدفق المواد والسلع الغذائية والمستحضرات الصحية يأتي على أولويات البلاد. فمثلاً حذرت منظمات مجتمعية بلبنان من خطر محدق يتمثل في نقص الغذاء وانقطاع الدخل في بلد يشهد مسبقاً أزمة اقتصادية خطيرة بسبب الأوضاع السياسية.

وسوف يزيد الانخفاض الشديد في أسعار النفط والذي نتج عن عدة عوامل أهمها تصاعد وتيرة الخلاف بين روسيا ومجموعة الدول المصدرة للنفط على كميات الإنتاج، من سوء الأوضاع. وذلك إضافةً إلى نقص الطلب العالمي نتيجة توقف المصانع في أغلب الدول المصنعة وعلى رأسها مصنع العالم، الصين، حيث أشارت تقديرات نشرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD" إلى أن تباطؤ

التصنيع في الصين عرقل التجارة العالمية، ويمكن أن يمتد أثر ذلك ليحقق انخفاضاً قدره 50 مليار دولار في الصادرات؛ الأمر الذي دفع بأسعار النفط إلى الهبوط الحاد. فقد حققت المنطقة العربية خسائر اجمالية قُدِّرت بـ 11 مليار دولار في الفترة من شهر فبراير إلى منتصف مارس، وإذا ظلت الأسعار عند تلك الحدود المتدنية، فمن المتوقع أن تقارب الخسائر اليومية 550 مليون دولار. وإذا قورنت خسائر الدول المصدرة للنفط بالأرباح التي تجنيها الدول المستوردة له، فإننا نجدها مقارنة غير مجدية نظراً لأن حجم الضرر أكبر بكثير من النفع. ويشير الشكل التالي إلى وجود توقع سابق بانخفاض أسعار خام برنت، حيث أتى الواقع بهبوط أكثر حدة؛ فمثلاً كان المتوقع لأسعار مارس أن تكون في حدود 50 دولار للبرميل، بينما سجَّل البترول في الأسبوع الثاني من مارس أقل من 33 دولار للبرميل.

عرض زمني لتغير أسعار خام برنت

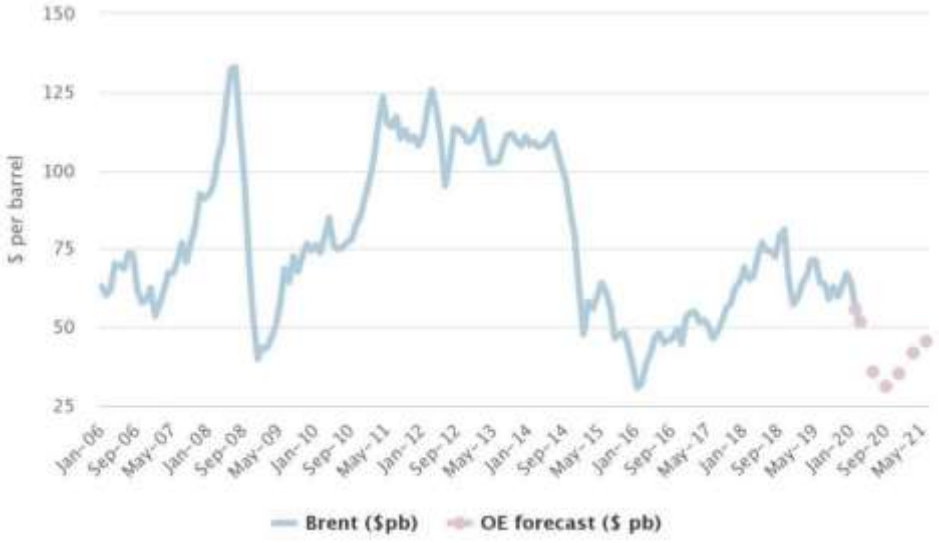

المصدر: Oxford Economics/ Haver Analytics

وهنا يجب الإشارة إلى أن استفادة الدول المستوردة للنفط من مستوى الأسعار المتدني لن يحقق نفعاً أو مردوداً حقيقياً على الاقتصاد، فلكي يتحقق ذلك النفع يجب أن يكون لدى تلك الدول صناعات ثقيلة تعتمد على النفط تمكنها من الاستفادة من انخفاض تكلفته وهو ما يخالف الواقع.

يختص هذا الجزء من الدراسة بعرض للقطاعات الوارد ذكرها سابقاً عرضاً تفصيلياً على النحو التالي: نبدأ بالقطاعات الصناعية والخدمية، وقطاع المال، القطاع الصحي، وأخيراً قطاع الزراعة والأمن

الغذائي. من الجدير بالذكر هنا التراجع الملحوظ لمؤسسات الدراسة والتعبئة والبحث الميداني بخصوص جمع البيانات نظراً لتفشي الوباء مما يعرقل مهمة تلك المؤسسات، لذلك وجب التنويه إلى أنه يمكن أن يكون هناك اختلاف في البيانات والاحصائيات تبعاً للناشر.

أولاً: القطاعات الصناعية والخدمية

ويقصد بها هنا النقل وسلاسل الإمداد، التصنيع، الفندقة والسياحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد تم اختيار تلك القطاعات بناء على درجة تأثرها بالأزمة، فعلى سبيل المثال، قطاع النقل الجوي والخدمات الفندقية والسياحة يعتبر من أكثر القطاعات تضرراً نظراً لقرارات الدول بإغلاق المطارات والذي نتج عنه توقف الرحلات السياحية من وإلى البلاد وقَصْر عمل المطارات على استقبال رعايا الدول العالقين بالخارج حال أرادوا العودة لبلادهم؛ الامر الذي أدى إلى تناقص الطلب بشكل كبير على الخدمات الفندقية سواء المقدمة للأجانب أو للمواطنين نظراً لتقييد حركة السفر الدولي والمحلي. وسوف يتم عرض القطاعات وفقاً لدرجة التأثر السلبي من الأزمة، فنبدأ بالنقل وسلاسل الإمداد، التصنيع، نتبعه بالفندقة والسياحة، ثم أخيراً الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي على النقيض من القطاعات سالفة الذكر قد استفادت بشكل ما من الأزمة.

أ. النقل وسلاسل الإمداد

تتطلب مواجهة الأوبئة استجابة سريعة من الدول، الأمر الذي ينعكس على سلاسل الإمداد واللوجستيات وحركة التجارة، فيكون هدفها الأساسي هو الاستجابة لمتطلبات السوق المتزايدة والغير متوقعة؛ ولذلك يأتي قطاع اللوجستيات وسلاسل الإمداد على رأس القطاعات المتأثرة سلباً بالأزمة الحالية وذلك لأنه يقع تحت ضغط هائل لتوفير السلع سواءً المستورد منها أو محلية الصنع، بجانب المستلزمات والمستحضرات الصحية والطبية المستخدمة لمواجهة الأزمة.

نَتج عن حظر التجول واغلاق المصانع، وقيود السفر التي حدت من تدفق البضائع؛ اضطرابٌ اقتصادي انتشر أسرع من اجتياح الفيروس للبلاد. حيث قل مخزون السلع والبضائع في العديد من البلدان، وأصبح أي تأخير أو تعطُّل في سلاسل الإمداد يهدد بإحداث آثار مضاعفة في الأسواق، فعلى سبيل المثال،

تضررت الصناعات التحويلية العالمية، الأمر الذي نتج عنه نقص في السلع والبضائع المعروضة عالمياً وارتفاع أسعارها. وكان لانتشار الفيروس أثره على الدول المصدرة أيضاً، فقد أمتنعت أو قللت تلك الدول كمية السلع المصدرة بسبب توقف المصانع وتخييم مخاوف قلة مخزون السلع، مما دفع الدول المستوردة إلى اللجوء إلى احتياطيها من السلع نظراً لتوقف الاستيراد أو تعطله. وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من بلدان المنطقة كما أشرنا سابقاً، فتمثل واردات القمح للمنطقة 65% من احتياجاتها الاجمالية، ويمثل إجمالي الإنفاق على الواردات الغذائية 110 مليار دولار؛ مما دفع كل من منظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، بدعوة حكومات العالم إلى تقليص القيود على التجارة في الغذاء لأدنى حد ممكن.

وبشكل عام فقد شَهد اقتصاد الشرق الأوسط تباطؤاً حاداً في الربع الأول من العام 2020 على الرغم من حزم التحفيز وتخفيضات سعر الفائدة المتخذة من جانب الحكومات لتخفيف التبعات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد. فوفقاً لتقرير أعده معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز "ICAEW"، فإن النظرة الأكثر تفاؤلاً تشير إلى أن اقتصاد الشرق الأوسط سيشهد انتعاشاً في النصف الثاني من 2020، عندما تهدأ اضطرابات كل من العرض والطلب، بينما أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في أبريل 2020 أن المنطقة ستشهد بوادر النمو في 2021. يأتي ذلك بعد أن قارب الناتج الصناعي لدول المنطقة من 1 ترليون دولار للعام 2018–2019 وبمعدل نمو قارب الـ 24% والذي يرجع الجزء الأكبر منه إلى ارتفاع أسعار النفط في ذلك الوقت، وأتت نسب مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة كالتالي: (صناعات استخراجية 26.8%، صناعات تحويلية 10.4%، اجمالي القطاع الصناعي 37.3%).

وتمدنا تلك الاحصائيات بصورة تقريبية عن الخطر المحدق بقطاع الصناعة، والذي في تعطله أثاراً بالغة الخطورة على اقتصادات المنطقة، حيث تسعى الحكومات إلى اتخاذ تدابير لتخفيف العبء على العمال، ولكن يتزامن مع ذلك ارتفاع معدلات البطالة في قطاع الخدمات ووظائف البيع بالتجزئة؛ الأمر الذي دفع بعض المؤسسات لتغيير الشروط القانونية والتعاقدية التي تحتكم لها تجاه العمال الأجانب، كما يسمح ذلك لصاحب العمل بتخفيض الرواتب مؤقتاً، أو إجبار الموظفين على أخذ إجازة سنوية مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر. وعلى النقيض نجد دول مثل المملكة العربية السعودية التي أعلنت عن دعم جزئي لرواتب للمواطنين العاملين في القطاع الخاص الذين أصبحوا فائضين عن الحاجة.

وفي محاولة من دول المنطقة لتدارك الأثار السلبية للأزمة، فقد طبقت تدابير مماثلة لتلك التي طُبقت في بقية العالم لاحتواء آثار انتشار الفيروس، حيث شملت تلك القيود وقف بعض الأنشطة الصناعية ذات الكثافة العُمالية العالية كتدبير احترازي. ومن ناحيةٍ أخرى قدمت دول المنطقة إعفاءات جمركية، ومساعدات للصناعات المحلية تمثلت في تأجيل سداد القروض وخدمات الديون، وتخفيض تكاليف خدمات المنافع. أيضاً توفير حزم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة كمساندة حتى لا تتداعى وتسقط من الأسواق. واستهدف الجزء الأكبر من حزم التحفيز الصناعات الطبية ومستحضراتها واعطائها أولوية بجانب الصناعات الغذائية، مما يعطي فرصة لتلك القطاعات على المدى القصير من الاستفادة من الفجوة الموجودة بالأسواق والتي أحدثها اختلال قوى العرض والطلب، وسوف نتعرض بالتفصيل للقطاع الصحي في جزء لاحق من الدراسة.

أما على المدى المتوسط، فيجب على حكومات المنطقة تحفيز الاستهلاك المحلي والذي من المتوقع أن ينخفض بحدة نتيجة نقص الدخول، وخلق فرص العمل من خلال زيادة الإنفاق الحكومي ودعم المشتريات والمشاريع القائمة على كثافة اليد العاملة. وأما على المدى البعيد، فيجب على دول المنطقة دعم قطاع التصنيع المحلي من خلال تقديم محفزات من اجل إرساء مخطط للتنمية المستدامة، بحيث تصبح الصناعات المحلية قادرة على اشباع الأسواق في المنطقة والمنافسة دولياً. يجب أخذ الحذر من أن تعتمد تلك الصناعات بشكل رئيسي على البترول نظراً لتذبذب أسعاره واعتباره من مصادر الطاقة الغير نظيفة، فيمكن الاستعانة بمصادر للطاقة المتجددة والنظيفة.

ولكي تتضح لنا الصورة كاملة، وجب التأكيد على أننا في المنطقة العربية لا نعاني حالياً من نقص في السلع والبضائع، ولكن هذا السيناريو وارد الحدوث، ويفرض الوضع الحالي مخاطر وفرص ممكنة. تكمن المخاطر في توقف الاستيراد سواء للسلع الكاملة أو الوسيطة أو مدخلات الإنتاج، مما سيعرض الدول لخطر مضاعف من ناحية السلع النهائية المستوردة، أو تلك التي كانت تنتج محلياً وتوقف انتاجها. ففي بيانٍ مشترك، صرح مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومدير منظمة الصحة العالمية، ومدير منظمة التجارة العالمية، إن "الغموض حول توفر الغذاء يمكن أن يتسبب بموجة قيود على التصدير" التي قد تتسبب بدورها بـ "نقص في السوق العالمية". ويمكن تلخيص وضع سلاسل الإمداد في المنطقة في النقاط التالية:

أ. تعتمد أغلب دول المنطقة على سلاسل الامداد العالمية لتوفير الجزء الأكبر من احتياجاتها، وقد تعرضت تلك السلاسل إلى ضربات قوية نتيجة لاجتياح الفيروس دول العالم.

ب. تأتي أكثر من 50% من السعرات الحرارية المستهلكة في المنطقة العربية من الأغذية المستوردة.

ج. يُتوقع أن تزداد مستويات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة ولا سيما لدى الدول التي ينتشر بها الفقر. حيث يوجد حالياً 50 مليون شخص يمكن أن يضاف لهم ما يقارب 2 مليون شخص بنهاية العام.

د. نتيجة لسوء إدارة سلاسل الإمداد المحلية تخسر المنطقة ما يقارب 60 مليار دولار سنوياً بسبب فقدان الأغذية، ما يمثل ثلث كمية الأغذية في المنطقة، وسوف نتعرض لمشكلة الأمن الغذائي لاحقاً.

أما فيما يخص قطاع النقل، فوجب التفرقة بين خدمات النقل الخاصة بالبضائع والأخرى المعنية بالأفراد. فالأولى متصلة بسلاسل الإمداد وحركة البضائع والتي تتم بشكل رئيسي في الموانئ البحرية والبرية والجوية؛ والجدير بالذكر أن أغلب حركة نقل البضائع لم تتعرض لنفس حجم الضرر الواقع على سلاسل الإمداد ولكنها تأثرت بشكل ملحوظ، فمعظم موانئ المنطقة تعمل وهذا ما حرصت عليه حكومات الدول، حيث تكيفت خطوط الشحن في قطاع النقل البحري مع متغيرات التصدير والاستيراد. فوفقاً لدراسة أعدتها مؤسسة دبي للمستقبل، فإن قطاع النقل سيتضرر نتيجة لتضرر التجارة البينية والعالمية وبسبب الضوابط التي فُرضت على الحدود التي ستؤدي إلى انخفاض التبادل التجاري بين الدول ودفع البعض منها إلى اللجوء لأسواقها المحلية لتلبية احتياجاتها على المدى القصير.

والثانية المعنية بنقل الأفراد قد تعرضت لخسائر لم يشهدها قطاع النقل وتحديداً النقل الجوي منذ سنين عديدة، الأمر الذي دفع أغلب الدول لتخصيص حصة من حزمة الأزمة لإنقاذ صناعة الطيران، حيث يدعم قطاع النقل الجوي 65.5 مليون وظيفة ويساهم بـ 2.7 تريليون دولار من النشاط الاقتصادي على مستوى العالم ومما يُعَرِّض ما يتراوح بين 15٪ إلى 23٪ من إجمالي عدد الوظائف التي تدعمها صناعة النقل الجوي للخطر. حيث توقعت منظمة النقل الجوي "IATA" تعرُّض قطاع النقل الجوي لخسائر بنهاية العام الجاري تتعدى الـ 113 مليار دولار.

وبالإشارة إلى ما تم ذكره بخصوص النقل وسلاسل الإمداد، فإننا نقترح بعض السياسات لكي تخفف من وطأة تبعات الأزمة على دول المنطقة، بعضها على المدى القصير حيث يضمن سرعة في التعامل مع الوضع، والبعض الأخر طويل المدى نتج عن مرورنا بالأزمة الحالية؛ أما على المدى القصير:

أ. يجب ضمان عدم توقف استيراد السلع النهائية والوسيطة ومواد الإنتاج، لضمان توافر السلع للمستهلك في الوقت المناسب، وتسريع تلك العملية عن طريق تقديم تسهيلات للمستوردين،
ب. البحث في إمكانية الاعتماد على سلاسل إمداد أخرى غير المتضررة، بحيث يكون هناك تنوع في قنوات الإمداد،
ج. إزالة كافة التكاليف الغير أساسية في عملية نقل البضائع، مثل تعريفات الطرق للنقل الثقيل على سبيل المثال.
د. عدم التشدد في فرض الرقابة على الأسواق، حيث من الممكن أن يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية تتمثل في نشوء سوق موازٍ، ونشاط أسواق الظل، في مرحلة حرجة لا تسمح بحدوث تلك التبعات. علماً بأن آلية الدفاع الفعالة ضد تلك الأنشطة هي ضمان تواجد السلع في الأسواق.
هـ. وجوب احترام آليات التداول وتخصصات أفراد القطاع الخاص التي تضمن توافر السلع وفق المعايير المتبعة في الأسواق.

وأما على المدى البعيد، فمن الجلي ظهور عيوب اعتماد دول المنطقة بشكل أساسي على الاستيراد لتوفير وسداد احتياجات الأسواق المحلية، وعليه يجب التخطيط والبدء في مشروعات تنموية حقيقية تخدم أسواقنا المحلية، عن طريق الاتجاه إلى ترسيخ سلاسل إمداد وفق معايير الاستدامة العالمية لخدمة المنطقة. ويضاف إلى ذلك تطور تطبيقات التكنولوجيا في مجال قطاع التجزئة بسلاسل الإمداد، بحيث سيتحول أغلبه إلى المنصات الالكترونية ومنافذ البيع عبر الانترنت. فمن المتوقع تضرر ذلك القطاع بشكل جذري.

أيضاً من المتوقع أن ينحسر الانفتاح التجاري نسبياً، بعدما أدى ذلك الانفتاح لإضعاف اقتصاديات الدول العربية بشكل جعلها تعتمد بشكل رئيسي على بلدان أخرى لسداد احتياجاتها، ويتبع ذلك ظهور تكتلات تجارية جديدة في المنطقة نظراً لمرور خطوط عدة للنقل البحري من المنطقة، بحيث يفتح ذلك المجال لتنمية قطاعات لوجستيات سلاسل الإمداد والنقل.

وعندما تنشط تلك القطاعات، ستشكل نواة للتنمية المحلية لدول المنطقة وتستجلب الاستثمارات العالمية، وتعمل أيضاً كعنصر من العناصر الداعمة لتنشيط الصناعات المحلية والنهوض بها، آخذين في الاعتبار هجرة بعض رؤوس الأموال من المناطق الأكثر تضرراً في العالم.

ب. الفندقة والسياحة

يعتبر قطاع السياحة حالياً من أكثر القطاعات تضرراً، فوفقاً لمنظمة السياحة العالمية "UNWTO" يُضاف على تبعات أزمة كورونا ضعف الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية والاجتماعية والتجارية، الأمر الذي يمثل خطراً سلبياً إضافياً على عائدات القطاع. وفي محاولة منها للتنبؤ بتبعات الأزمة الحالية على قطاع السياحة، قامت المنظمة بالقياس نسبةً إلى أزمة السارس التي انتشرت عام 2003، وانتهت إلى انخفاض يتراوح بين 20% –30% بخسائر عالمية تتراوح بين 30 – 50 مليار دولار. وسيكون نصيب الشرق الأوسط من تلك الخسائر مقارنةً بالعام الماضي ما يقارب 39% ما يعادل 19 مليار دولار.

عرض زمني لتأثر السياحة العالمية بالأزمات

المصدر: UNWTO

تعتبر السياحة وخدمات الفندقة أحد مصادر الدخل المهمة لبعض دول المنطقة، تحديداً لبنان، مصر، السعودية، والإمارات. بحيث تحتل الإمارات المركز الأول عربياً، يليها مصر في المركز الخامس، والسعودية في السابع، ويتبعها لبنان في المرتبة الحادية عشر. ففي مصر تأتي السياحة في المرتبة الثالثة لمصادر الدخل الأجنبي بعوائد 16 مليار دولار، حيث جاءت توقعات منظمة السياحة العالمية متفائلة في يناير المنصرم بأن يتخطى عدد السياح الوافدين لمصر على مدار العام الجاري 15 مليون سائح، مقارنة

بنحو 13 مليون سائح خلال العام 2019 بزيادة نسبتها تبلغ نحو 15.38%، حيث أتت تلك التوقعات نتيجة تَصدُّر مصر قائمة الوجهات الصاعدة أو "غير المطروقة" في عام 2020، ولكن هذا الوضع سيتغير حتماً وفقاً لمجريات الأمور الحالية وإجراءات منع السفر واستمرار غلق المطارات.

أما بخصوص السعودية والتي تشكل لها السياحة الدينية عنصراً رئيسياً للدخل، فصدرت الفَتَاوى بإغلاق الحرم المكي أمام الحجاج ضمن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة. وأما بالنسبة للإمارات فقد تم تأجيل "EXPO 2020" بجانب توقف السياحة بشكل كلي في الدولة منذ أواخر شهر فبراير.

وأضافت الإحصائيات التقديرية للمنظمة أن الخسائر لم تتوقف فقط على مردود الدخل للسياحة الوافدة، بل امتدت آثارها على مردود الإنفاق للسياحة الداخلية عربيّاً، ونتيجة لتوقف كافة الانشطة والفعاليات السياحية جراء فيروس كورونا المستجد نتج عن ذلك خسائر تصل إلى أكثر من 90% بما يعادل 15.9 مليار دولار، بالإضافة إلى خسائر شركات الطيران بالمنطقة التي تصل إلى 14.4 مليار دولار في شهر إبريل الحالي. من المتوقع أن تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (التي تشكل حوالي 80٪ من قطاع السياحة) بشكل أكبر من غيرها من المؤسسات. قد يؤثر ذلك على ملايين الوظائف في قطاع السياحة وقطاعاته الخدمية، فها نحن نرى شركات خطوط الطيران تسرِّح جزءاً من الموظفين كنتيجة رئيسية.

على أن الصورة ليست بهذا السوء على المدى البعيد، ولعل ما يميز قطاع الفندقة والسياحة أنه سريع التعافي، فنظراً لطبيعتها الاقتصادية الشاملة وتأثيرها الاجتماعي العميق، فإن السياحة في وضع فريد من نوعه لمساعدة الدول والمجتمعات المتضررة على العودة إلى اللحاق بمعدلات النمو والاستقرار. ذلك لمرونته وقدرته ليس فقط على التعافي كقطاع ولكن لقيادة الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

ج. الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

لا يمكن أن ننكر الدور المحوري الذي تلعبه المنصات الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة الأزمة، فها نحن نرى حكومات ومؤسسات تجارية وتعليمية تستخدم تلك المنصات بشكل يومي مكثف لإتمام مهامها. والجدير بالذكر أن قطاع الاتصالات، ورغم الضغط الواقع عليه، يعد من القطاعات التي استفادة من الأزمة، بل يحتوي أيضاً فرص مستقبلية واعدة.

وتكمن أهمية ذلك القطاع فيما يقدمه لمستخدميه في أوقات مثل التي نعيشها الآن، فقد أتضح دوره بشكل جَلي. ونظراً لفرض حظر التجول في كل دول المنطقة، فقد اتجهت اغلب المؤسسات لتطبيق نظام العمل عن بعد من المنزل، وتحولت الجامعات إلى تلك المنصات بشكل أساسي للتواصل مع الطلبة، وزاد عدد مستخدمي الانترنت لشراء أغلب المنتجات، وأتاحت البنوك معظم منتجاتها لتتم من خلال التطبيق الالكتروني للهواتف الذكية. الأمر الذي يمكن أن نستشف منه كيف سيكون حال التعاملات في كل القطاعات سالفة الذكر مستقبلاً وبعد انتهاء الأزمة. ويمكن أن نُلخص الفرص الواعدة لهذا القطاع فيما يلي:

أ. **العمل والتعلم عن بعد:** يتميز العمل عن بعد بزيادة الإنتاجية والابتكار، والتقليل الملحوظ للتكاليف الثابتة المرتبطة بمكان العمل، وكذلك تقليل الاثار السلبية لحركة تنقل الموظفين المتمثلة في العبء الواقع على شبكات ووسائل النقل، بجانب الأثر البيئي الذي تسببه انبعاثات غاز ثانِ أكسيد الكربون. هذا، ونتيجة لمحاولة بعض المؤسسات للمحافظة على مستوى انتاجيتها في ظل الظروف الراهنة، فقد لجأت إلى تطبيق العمل عند بعد وتحديداً في قطاعات التجزئة وخدمة العملاء والدعم الفني.

وفيما يخص التعليم عن بعد، فقد لجأت اغلب المؤسسات التعليمية والجامعات لتسيير العملية التعليمية خلال الانترنت، بحيث تم الاعتماد على تطبيقات تعزز التواصل الفعال بين الطلبة والمحاضرين، بحيث أصبح ممكنا أن يتخذ التعليم في المستقبل ذلك الشكل بحيث يكون الاعتماد بشكل كلي على المنصات الإلكترونية.

ب. **التجارة الإلكترونية:** أظهرت البيانات السنوية لعمليات التجارة الإلكترونية المرتبطة بقطاع التجزئة أنها شهدت ارتفاعاً بنسبة 52% في معدل النمو الأسبوعي للإيرادات وزيادة بنسبة 8.8٪ في عدد زوار الموقع الذين يقومون بعمليات شراء. وفي الامارات يشكل قطاع التجارة الإلكترونية 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لتوقعات مؤسسة دبي للمستقبل فمن المتوقع أن يصل حجم التجارة الإلكترونية إلى 63 مليار دولار بحلول عام 2023.

يمكننا التنبؤ أن هذا القطاع سيحتل مركزاً هاماً في العالم بعد الأزمة، ونحن في العالم العربي لسنا بمعزل عن ذلك، فيجب علينا الاتجاه إلى التحول الرقمي في قطاعات الاقتصاد وعلى رأسها التجارة، على أن

يكون هذا التحول ركيزة أساسية في التوجهات الاقتصادية والتنموية. وهو الأمر الذي يستدعي البدء في اعداد خطة لتطوير المؤسسات وتدريب العاملين ورفع كفاءة الموظفين على استخدام التطبيقات التكنولوجية.

د. التشييد والبناء (العقارات)

شهد سوق العقارات في أغلب دول المنطقة وتحديداً في الربع الأخير من 2019 تراجعاً في المبيعات بشكل كبير بسبب تراجع القوة الشرائية، وأتى وقعه بقوة على شركات التسويق العقاري والمقاولات وبالأكثر صغار المنتسبين لذلك القطاع. وتمثل ذلك في عدم تمكن البعض من الالتزام بمواعيد تسليم الوحدات بموجب الشروط التعاقدية، وزاد على ذلك أزمة كورونا التي تعد المسمار الأخير في نعش تلك الشركات مما أضر السواد الأعظم منهم ودفعهم للجوء إلى وقف العمل وتسريح جزء من العمالة.

ففي جمهورية مصر العربية أظهر مسح لسوق العقارات بنهاية عام 2019 لمجموعة من كبريات الشركات وهم (إعمار مصر، ومجموعة طلعت مصطفى القابضة، ومدينة نصر للإسكان والتعمير، والسادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار "سوديك"، وبالم هيلز) نتائج مخيبة للآمال، حيث انخفضت الإيرادات المجمعة لتلك الشركات لتبلغ 30.5 مليار، سجلت تعاملاتها في أسواق البورصة 65 مليار جنيه مقابل 57 مليار جنيه في 2018، بنسبة صعود 12%. ومع تصاعد حدة انتشار الفيروس في المنطقة، فمن المتوقع أن يستمر معدل الهبوط في سوق العقارات المصري، آخذين في الاعتبار أن مصدر الجزء الأكبر من الطلب في هذا السوق هو محلي وليس أجنبي، بحيث سجل تراجعاً مع بداية عام 2020 بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%، لتصل إلى 50% في شهر أبريل، ومن المتوقع أن تسود تلك الموجة من الركود حتى نهاية العام الجاري. وتمتد أيضاً تلك التوقعات لباقي دول المنطقة وخصوصاً تلك التي تعتمد على الطلب الأجنبي في أسواقها العقارية.

وترجع أسباب التراجع الذي يشهده هذا القطاع إلى عدة عوامل، بعضها اقتصادية، والأخرى ترجع إلى طبيعة السلوك الاستهلاكي للأفراد، ولعل أهم تلك العوامل:

أ. إلغاء أغلب الفعاليات الترويجية بالمنطقة، مما يعيق نشاط الشركات العقارية في الفترة الراهنة ويؤدي الى فقدان شريحة من العملاء.
ب. التخوف من تخفيض الرواتب وتسريح العمالة، مُتَوقع أن يعطل عمليات البيع والشراء، تخوفاً من عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.
ج. تغير الأولويات الاستثمارية لدى المستثمرين، بحيث تتوجه إلى اختيارات أخرى مثل الذهب كملاذ أكثر أماناً، مما يؤجل من قراراتهم في شراء العقارات.
د. باعتبارها من القطاعات التي تعتمد على كثافة عمّالية عالية، ونتيجة لتقليل عدد ساعات العمل كواحد من الاجراءات الاحترازية المتبعة في المنطقة، فمن المتوقع تباطئ عمليات البناء في الفترة المقبلة.
هـ. أدت بعض قرارات المؤسسات المالية بالمنطقة المتعلقة بتأجيل الاقساط بخلق حالة من القلق لدى الشركات العقارية.
و. أدى لجوء المؤسسات إلى العمل من المنزل كألية لمواكبة تدابير منع انتشار الفيروس إلى توجس قطاع العقارات المكتبية.

الجدير بالذكر أن الشركات التي تمتلك ملاءة مالية جيدة هي – على أغلب الظن – التي لديها القدرة على الخروج من هذه الأزمة الفترة المقبلة. ويتوقع الخبراء أن أسعار العقارات لن تتأثر بسبب الفيروس، وستحقق ثباتا ملحوظا لعدة أسباب منها أن أسعار العقارات شهدت استقراراً منذ نهاية الربع الأخير من عام 2019، وهو ما يجعل الشركات لا تقدم على تخفيض الأسعار. ولكن المبشر أنه على المدى البعيد، سوف تشهد العقارات انفراجة كبيرة في حركة البيع والشراء عقب الانتهاء من الأزمة، وذلك نظراً لذهاب معظم المستثمرين إلى تأجيل التعامل في سوق العقارات.

ثانياً: القطاع المالي

تختلف جائحة فيروس كورونا في تأثيرها الاقتصادي على دول المنطقة العربية عن غيرها من أزمات القرن الحادي والعشرين، مثل الأزمة المالية العالمية في عام 2008 التي لم يكن لها تأثيراً قوياً على دول المنطقة بسبب عزلتها النسبية عن النظام المالي العالمي. بينما على النقيض فإن فيروس كورونا قد انتشر اليوم رسميا في جميع دول المنطقة تقريبا باستثناء الدول التي لم تعلن عن أية حالات مصابة.

ويعتبر القطاع المالي من أكثر القطاعات التي تأثرت بالأزمة الراهنة، ويعد من الأسباب الأساسية وراء ذلك هو عدم قدرة البنوك على ممارسة نشاطها بالكفاءة والفاعلية المعتادة في الظروف العادية، نظراً لفقدان جزء كبير من رأس المال البشرى. وأيضاً احتمالية تعثر بعض عملاء محفظة الائتمان، وانخفاض قيمة بعض الاستثمارات، وتوقف بعض الأنشطة التجارية؛ الأمر الذي أثر على إيرادات البنوك بشكل كبير، ودفع ذلك البنوك المركزية في جميع دول الوطن العربي إلى اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة الموقف والحد من آثاره السلبية. وفيما يلي عرض لإجراءات البنوك المركزية في بعض دول المنطقة:

أ. مصرف الإمارات المركزي

قرر مجلس إدارته تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع بمقدار النصف من 14% إلى 7%، وضخ حوالي 61 مليار درهم (16.6 مليار دولار) لاستخدامها في دعم البنوك لإقراض القطاعات المختلفة، كما تم تعزيز حزمة تحفيز وصلت إلى 70 مليار دولار لضمان توافر السيولة في النظام المصرفي، بالإضافة إلى تمديد التخفيض في رؤوس الأموال الوقائية لدى البنوك، فسوف يتم تحرير 50 مليار درهم من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك، وتمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة حتى 31 ديسمبر 2020.

ب. البنك المركزي المصري

قرر مجلس إدارة البنك إلغاء القائمة السلبية للأفراد، والقائمة السوداء للشركات، وسينتج عن هذه القرارات استفادة حوالي 8 آلاف شركة وما يزيد عن 100 ألف مواطن. أيضاً تم تخفيض فترات الإفصاح عن العملاء الغير منتظمين بعد تمام السداد لتصبح 6 أشهر أو سنة، وسيستفيد منه أكثر من 4 آلاف شركة و220 ألف فرد؛ وأتت هذه الإجراءات مواكبة لتوجه البنك الحالي الذي يهدف لإسقاط جزء كبير من مديونيات العملاء الغير منتظمين التي تقارب 43.6 مليار جنيه.

وعلى الصعيد الأخر، كان للشركات الصغيرة المتضررة نصيب من قرارات البنك، في محاولة لمساعدتهم على تغطية مصروفات الإنتاج والأجور والالتزامات المالية الاخرى عن طريق منحهم قروضاً

استثنائيةً ذات فترة زمنية قصيرة، حدها الأقصى عام وبحد أقصى مليون جنيه (63.5 ألف دولار)، بفائدة وشروط ميسرة لضمان توفير السيولة اللازمة لتغطية الاثار السلبية التي نتجت عن الأزمة ولتشغيل حركة الانتاج لحين تخطي الأزمة. كما تم خفض سعر الفائدة، ومنح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة عامين كحد أقصى لسداد الرواتب والالتزامات المتعلقة بالأنشطة السياحية.

ثالثاً: القطاع الصحي

على النقيض من الكثير من القطاعات التي تأثرت اقتصادياً بشكل سلبي، فإن القطاع الصحي بمختلف مجالاته (قطاع المستشفيات وقطاع تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية) هو من أكثر القطاعات التي استفادت وتعتبر من القطاعات الواعدة في المستقبل. فقد زاد الطلب الكلي على المستحضرات والمستلزمات الطبية نتيجة انتشار الفيروس وارتفاع عدد الحالات الإيجابية في المنطقة بشكل مطّرد ومتزايد.

وقد أدى انتشار الفيروس إلى رفع مستوى الاستعداد والجاهزية في جميع مستشفيات الحجر الصحي، إضافةً إلى التهافت على شراء الكمامات والقفازات والمطهرات الكحولية في كل دول العالم، مما أثر على حركة تجارة المستلزمات الطبية بين دول المنطقة، فعلى سبيل المثال، قامت دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ اجراءات استثنائية جديدة خاصة بقطاع تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية لتسهيل عملية استيراد السلع والمنتجات الطبية بينها، في ظل الظروف الحالية الناتجة عن القيود التي طُبقت عالمياً. وقد تضمنت هذه الإجراءات تسهيل إدخال المنتجات الطبية المصنعة في دول العالم المختلفة بشرط تطابقها مع معايير الصحة والمواصفات القياسية.

وعلى الصعيد الدولي، يواجه العالم اليوم مشكلتين أساسيتين فيما يخص الخدمات الصحية، الأولى، بالنسبة لقطاع تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية بسبب عدم توافر معروض كافي لتغطية الطلب من الأجهزة والمستلزمات الطبية، والذي متوقع زيادته بشكل هائل في حالة تفاقم الوضع وزيادة الإصابات. والثانية، بالنسبة لقطاع المستشفيات في عدم التزام الأفراد بالإجراءات الاحترازية والتهاون وعدم احترام خطورة الكارثة المحتمل حدوثها إذا استمر ارتفع عدد حالات الإصابة بشكل أسرع وأكبر من إمكانيات القطاع الصحي، كما حدث هذا السيناريو في مراحل متقدمة من انتشار العدوى في بعض البلاد الأوروبية مثل ايطاليا واسبانيا. وفيما يلي عرض للسياسات المتبعة في بعض دول المنطقة:

أ. الامارات العربية المتحدة

يعد القطاع الصحي أكثر القطاعات نمواً في الإمارات، حيث بلغت اعتمادات الرعاية الصحية ووقاية المجتمع 4.9 مليارات درهم (6.9% من الميزانية العامة التي بلغت 61.354 مليار درهم). فبالنسبة إلى قطاع المستشفيات، تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عالمياً في عدد المنشآت الصحية المعتمدة حيث أن أكثر من 85% من المستشفيات في الدولة حاصلة على الاعتماد الدولي، وفقاً لتقارير اللجنة الدولية المشتركة لاعتماد المنشآت الصحية "JCI"، كما أعلنت الدولة عن تأسيس أكبر مختبر لتشخيص كورونا خارج الصين. ومن المتوقع أن تصل نسبة نمو الاستثمار في القطاع الصحي خلال العشرة سنوات المقبلة إلى أكثر من 300%، كما يتوقع بحلول نهاية عام 2020 ارتفاع إجمالي عدد الأسرّة في المستشفيات ليصل إلى 14 ألف سرير، مقارنةً بحوالي 8000 سرير في عام 2010.

أما بالنسبة الى قطاع تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية، فقد قدمت الدولة أحدث التقنيات في إدارة الأزمة ومواجهة الوباء، مثل تعقيم المدن عن طريق استخدام الطائرات من دون طيار "Drones" والروبوتات، وتوصيل الأدوية الى المنازل لحماية كبار السن واصحاب الأمراض المزمنة من الذهاب الى المستشفيات، اضافةً الى تقليل الضغط على المستشفيات والحجر الصحي عن طريق خدمة الصيدلية المتنقلة "دوائي". وقد ارتفعت اسعار السلع الغير غذائية في أبو ظبي بنسبة 6.2% في الأسبوع الأول من شهر أبريل 2020 مقارنة بشهر فبراير 2020، وكان السبب وراء ذلك هو زيادة الطلب على بعض المجموعات من هذه السلع واهمها مجموعة "الكمامات والقفازات وأدوية الزكام والمسكنات" التي وصلت نسبة الزيادة في سعرها إلى حوالى 26.4%.

ب. جمهورية مصر العربية

قامت جمهورية مصر العربية بتخصيص مبالغ ضخمة لدعم القطاع الصحي لمواجهة فيروس كورونا. فبالنسبة إلى قطاع المستشفيات، تم تخصيص مبلغ 2.6 مليار جنيه لوزارة الصحة، منهم 427 مليون جنيه للمستشفيات العامة والمركزية والمراكز الطبية المتخصصة و738.5 مليون جنيه للمستشفيات الجامعية ومستشفيات جامعة الازهر، ومبلغ 34.1 مليون جنيه كحوافز تشجيعية للعاملين بالحجر الصحي

ومستشفيات العزل، ومبلغ 36 مليار جنيه من الموازنة العامة لمبادرة دعم قطاعات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي، وزيادة 100% بموازنة وزارة الصحة للعام 2021 مقارنةً بموازنة العام المالي الجاري. كما تم صرف مكافأة لدعم الموظفين العاملين في مستشفيات ومعامل الحجر الصحي، بما في ذلك الأطباء العاملين في المستشفيات الجامعية، وتم الإعلان عن بدلات بنسبة 75% على الأجور. أما بالنسبة إلى تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية فقد تم تخصيص 1 مليار جنيه بشكل فوري لتوفير المستلزمات الطبية والوقائية لوزارة الصحة.

ج. المملكة العربية السعودية

صرحت حكومة المملكة العربية السعودية بأنها ستمول أي زيادة مطلوبة في الإنفاق على الصحة، وخصصت جزء من الميزانية لوزارة الصحة، حيث تم صرف مبلغ قدره 8 مليارات ريال سعودي اضافةً إلى تخصيص مبلغ وقدره 7 مليارات ليكون المجموع 15 مليار ريال سعودي حتى شهر ابريل ومنذ بداية انتشار الفيروس. ويوجه هذا المبلغ لتحسين القطاع الصحي ورفع كفاءته وقد خُصص لخدمة قطاعي الصحة من المستشفيات والأدوية. فبالنسبة الى قطاع المستشفيات قد تم اعتماد محفظة الرعاية الصحية في شهر أبريل 2020 برأسمال 2 مليار ريال سعودي لتمويل منشآت القطاع الصحي، واتاحة أسرة اضافية، ولتمويل العيادات والمختبرات. وبالنسبة الى قطاع تجارة الأدوية والمستلزمات الطبية، فقد تضمن المبلغ الذي تم ذكره تمويل مصانع الأدوية وتوفير الأدوية من الخارج وشراء الأجهزة الطبية مثل أجهزة التنفس الاصطناعي وأجهزة الفحوص الاستكشافية.

رابعاً: الزراعة والأمن الغذائي

المقصود بالأمن الغذائي هو توفر الغذاء وإتاحة كميات كافية من الأغذية ذات النوعية الجيدة، تُؤمن من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد أو عبر المعونات الغذائية، ويقاس الأمن الغذائي بمعدل كيفية إمداد الطاقة الغذائية وذلك كنسبة إمداد الطاقة الغذائية إلى الطاقة الغذائية المطلوبة.

عربياً، ووفقا لتقرير تم إصداره من قبل المنظمتان الدوليتان، منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة "الفاو" واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الإسكوا" بعنوان، "الأفق العربي 2030: الأمن الغذائي –

مجالات تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية" نجد أن معدل كفاية إمدادات الطاقة الغذائية يتفاوت بين الدول، حيث دول يبلغ المعدل بها نحو 150%، ودول يتجاوز المعدل 134%، وأخرى لا تصل إلى 100%؛ مما يشير أن لدى المنطقة كم كبير من الغذاء أكثر مما هو مطلوب. ولكن كل تلك المعدلات تعد معدلات وهمية، حيث أن المؤشر لا يأخذ في الاعتبار عدالة توزيع الاغذية بين السكان، فنجد أن المشكلة الأساسية هي تفاوت معدلات توزيع الأغذية بين المواطنين العرب، حتى في البلدان التي يستقر فيها توفر الأغذية، فيوجد بها قدر كبير من اللامساواة في الحصول عليها وذلك بمعدل أكبر مما هو عليه في الدول النامية او متقدمة النمو مجتمعه، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتمتع بمستويات مساوية في الاستهلاك تماثل مستوى الدول المتقدمة. أما في مجموعة البلدان الثلاثة الأخرى (المشرق العربي والمغرب العربي والبلدان الأقل نمواً) فتبلغ اللامساواة في توزيع الغذاء أعلى مستوياتها، خاصة في البلاد الأقل نمواً، ويعزى ذلك التفاوت إلى التباين في معدلات الفقر في دول المنطقة، وأيضا إلى النزاعات السياسية في الأخرى، مما يعوق حصول الأسر على الغذاء؛ حيث نجد أن سوء التغذية المتمثل في ارتفاع معدل التَقزُم بين الأطفال ليصل إلى أعلى مستوياته – أعلى من المتوسط العالمي – في الدول الأكثر فقراً مثل السودان والصومال وجيبوتي، وأيضا في الدول التي تعاني نزاعات سياسية مثل سوريا واليمن.

بالإضافة لذلك، فلا بد ألا نغفل عامل الانفجار السكاني الذي تعاني منه المنطقة – والذي سيتم تغطيته بالإحصاءات في جزء التداعيات الاجتماعية بالدراسة لاحقاً – مما يشكل ضغطا على موارد المنطقة الزراعية، بالإضافة إلى أن المنطقة العربية هي أكثر المناطق عرضة لتقلبات مناخية قاسية، ومن المتوقع تعرضها لنوبات من الجفاف الذي يؤثر بالسلب على الموارد المائية وانتاجية التربة. فتبين بعض الدراسات أن انتاجية بعض المحاصيل تقل بنسبة قد تصل إلى 30% نتيجة ارتفاع طفيف بدرجات الحرارة في بعض المناطق عن معدلاتها الطبيعية، ناهيك عن اعتماد دول المنطقة بشكل كبير على الواردات في منتجاتها الغذائية حيث تعتمد دول الخليج على استيراد 80% من احتياجاتها الغذائية من الخارج وذلك مع تعرضها لهدر الأغذية وفقدانها والذي يبلغ قيمته حوالي 60 مليار دولار سنوياً في جميع أنحاء المنطقة العربية، كما ذكرنا سابقاً.

كل تلك العوامل السابق ذكرها، ومع سرعة انتشار الفيروس، فإن الأمر أصبح بالغ الخطورة والجدية، حيث أنه من المتوقع وفقاً للإحصاءات ارتفاع عدد الذين يعانون من الجوع في الوطن العربي والذي يبلغ

عددهم حاليا نحو 98 مليون شخصا بنسب ليست بقليلة، وذلك نتيجة العوامل الموجودة بالفعل في المنطقة والتي من شأنها أن تساعد في تفاقم المشكلة أكثر فأكثر.

ووفقاً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا "ESCWA" التابعة للأمم المتحدة فقد حذرت في شهر مارس 2020 أن الجائحة ستُغرق ما يقرب من 8.3 مليون مواطن عربي في براثن الفقر نتيجة فقدان أكثر من 1.7 مليون وظيفة في المنطقة، وذلك بالإضافة الى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي حيث يعاني ما يقرب من 50 مليون شخصا في المنطقة العربية حالياً من سوء التغذية ونتيجة لارتفاع مستويات الفقر من الممكن أن يعاني 1.9 مليون شخصا اضافيا من نقص وسوء التغذية.

الزيادة المتوقعة في أعداد الفقراء بعد الأزمة

المصدر: ESCWA

وفى الفترة الحالية ومع انتشار الفيروس، يتأثر القطاع الزراعي والغذائي بالأحرى بطرق غير مباشرة، بسبب إصابة عدد من المزارعين والعمال بالفيروس، إضافةً إلى توقف بعض عمليات النقل وزيادة إجراءات الحجر الصحي، التي أثرت على امكانية الوصول إلى الأسواق، وتسببت في تعطل وتباطؤ في سلسلة الامداد. كما أننا شهدنا في الفترة الأخيرة زيادة في حالات الشراء الهستيري للأغذية الذي تسبب في زيادة الطلب الكلي بدول المنطقة، والذي سينتج عنه ارتفاع الأسعار مع عدم توافر السلع الغذائية لتغطية تلك الفجوة.

وعلى الجانب الأخر، نجد أن بعض الجهود من بعض الدول العربية تعطي إشراقة أمل في تدارك الوضع الحالي والمستقبلي لتلك الجائحة، ومن شأن تلك الجهود تقليل الوطأة على الأمن الغذائي لدول المنطقة ككل، وتتمثل تلك الجهود في الآتي:

أ. الإمارات العربية المتحدة

كباقي دول العالم، تعرضت إلى تهديد الأمن الغذائي، إضافةً إلى الصعوبات التي تواجهها الدولة في الزراعة، حيث تمثل الصحراء الجزء الأكبر من مساحتها، ولكن تعمل الدولة على زيادة الأراضي الزراعية ليرتفع عددها إلى أكثر من 40 ألف قطعة أرض زراعية مقارنة بـ 4 آلاف مزرعة فقط عام 1971. وفي الوقت الحالي يتم العمل على وضع سياسات لزيادة الإنتاج المحلي بنحو 100 ألف طن من الأغذية. وقد شجعت هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية المزارعين على توريد منتجاتهم الزراعية للهيئة وحرصت على دعمهم عن طريق تقديم الخدمات اللوجستية، وخدمات الفرز والتعبئة والتغليف، مع تأكيدها على استفادة المزارعين من الأسعار التنافسية التي يقدمها عقد توريد المنتجات الزراعية المحلية بهدف تشجيع المزارعين.

ب. جمهورية مصر العربية

فى جمهورية مصر العربية دعت الحكومة للتوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، مثل القمح والأرز والذرة والخضروات والفاكهة لمواجهة تداعيات الأزمة، آخذين في الاعتبار مشكلة محدودية الموارد المائية وكفاءة استخدامها، التي تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، بدأت الدولة في تحديد توجهات لزيادة مساحات الأراضي الزراعية للقمح، مع العمل على الاستفادة من مراكز البحوث الزراعية لإمكانيتها في تحقيق التوسع الرأسي في الزراعة في مدة زمنية قصيرة وبتكاليف أقل. بالإضافة إلى تقديم حزمة من التسهيلات لرفع معدلات التوريد لوزارة التموين بعد قياس فجوة في إنتاجية القمح تمثل 6 ملايين طن، حيث أن إجمالي استهلاك القمح في جمهورية مصر العربية يمثل 15 مليون طن ومتوسط انتاجيته في الفترة الحالية تمثل 9 ملايين طن. والجدير بالذكر في هذا السياق أن سياسة زيادة مساحة الأراضي الزراعية يجب أن تأخذ في الحسبان موارد المياه واستهلاكها، فالأرز مثلاً يستهلك كميات كبيرة من المياه في وقت تلوح فيه في الأفق أزمة مياه نتيجة بناء سد النهضة في أثيوبيا، مما يمكن أن يجعل ذلك التوسع صعباً جداً.

ج. المملكة العربية السعودية

تمكنت المملكة العربية السعودية من التقدم في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2020 الصادر عن "EIU" بعد تقدمها الى المرتبة رقم 30 من إجمالي عدد 113 دولة في عام 2019 مقارنة بالمرتبة الـ 32 في عام 2016، حيث أنه سبق وطبقت المملكة عدة خطوات لتعزيز الأمن الغذائي والتي تضمنت تحديد السلع الغذائية الاستراتيجية بناء على منهجية علمية.

كما تمتلك المملكة أكبر مخزون غذائي في الشرق الأوسط بحسب وزارة التجارة، فعلى سبيل المثال، تحتوي مخازن الدقيق التابعة للمؤسسة العامة للحبوب على أكثر من 3.3 مليون طن من القمح. ولكن تظل المملكة كغيرها من بلاد العالم في مواجهة أوضاع صعبة نتيجة تفشي الفيروس، فلا بد من توسيع الآفاق في إدارة القطاع الزراعي من خلال توسيع القاعدة الزراعية ودعم المشاريع الصغيرة العاملة في مجال التصنيع الغذائي ودعم الجمعيات الزراعية والاستثمار في البنية التحتية.

وبشكل عام، وبالرغم من الجهود المتنامية لتدارك الوضع بالمنطقة، فقد حذرت منظمة الفاو من حدوث أزمة غذائية بسبب فيروس كورونا إن لم تتخذ الدول "مجتمعة" إجراءات سريعة وفعالة للحفاظ على سلاسل الإمداد الغذائية العالمية، كما أنه من الضروري العمل على زيادة مرونة الأنظمة الغذائية، وتعزيز إدارة الأسواق، والعمل على توفير فائض من المواد الغذائية لمنع أية اضطرابات في سلاسل الإمداد ومواجهة تداعيات الأزمة. كما انه يجب تقديم الدعم والحوافز للمزارعين لتشجيعهم على الاستمرارية في توفير المحاصيل الزراعية والحفاظ على الأمن الغذائي، وإزالة المعوقات التي تواجههم من حيث توفير المستلزمات الزراعية كالأسمدة والمبيدات بأسعار مناسبة ومساعدتهم على بيع المحاصيل الزراعية بأسعار تحقق لهم أرباحا مناسبة، وكذلك التوسع في مشروعات الاستصلاح الزراعي والاعتماد على مراكز البحوث الزراعية أكثر من أي فترة سابقة.

القسم الثاني: الآثار الاجتماعية

مما لا شك فيه أن الاجراءات الاحترازية المتخذة تقريباً في أغلب دول العالم للحد من انتشار الفيروس، والتي بشأنها يتم فرض حظر التجوال الكلي أو الجزئي، وذلك وفقاً لحدة انتشار المرض بكل دولة،

تعد عائقاً أمام قطاع الأعمال بجميع مجالاته، خاصة أصحاب المهن الحرة، أو العمالة غير المنتظمة، ناهيك عن تسريح بعض العمالة في العديد من المجالات لتخفيض تكاليف العمل للتصدي لانخفاض العوائد، وشلل قطاع الاعمال بأكمله، وتعد تلك الفئة معرضة بشكل أكثر خطراً لصدمات العرض والطلب الجارية، والتضييق الشديد في الظروف المالية، وقد يواجه البعض عبء دين لا يمكنهم الوفاء به. فهناك نحو ملياري شخص في وظائف غير رسمية معظمهم في الدول النامية، وعشرات الملايين من العمّال الذين يعملون في الوظائف الغير رسمية والذين تأثروا بسبب جائحة فيروس كورونا، ذلك وبالرغم من ضخ حوالي 8 تريليونات دولار على مستوى العالم ككل. ويتوقع صندوق النقد الدولي أسوأ تداعيات اقتصادية منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. فوفقاً لآخر إحصاءاته الصادرة الخميس 9 أبريل 2020، يوجد توقع بانخفاض في دخل الفرد في 170 دولة هذا العام 2020 على خلفية الأزمة، وذلك بالرغم من أن التوقعات في الشهور الثلاثة الأولى ما قبل ظهور الجائحة جاءت إيجابية، وكان يتوقع الصندوق نموا إيجابيا في دخل أكثر من 160 دولة حول العالم، ولكن كل تلك التنبؤات انقلبت رأساً على عقب بالإضافة إلى عدم اليقين حول التوقعات.

وتعد العمالة اليومية والغير منتظمة وأصحاب المهن الحرة والحرف الشرائح الأكثر عرضة للخطر، وتشير الاحصاءات إلى أن انخفاض الدخل أو الاستهلاك للمواطنين في ظل تلك الجائحة سيؤدي إلى أول زيادة في معدل الفقر العالمي منذ عام 1990، وتوصلت دراسة أجرتها جامعة الأمم المتحدة إلى أن الجائحة يمكن أن تدفع ما بين 420 مليون و580 مليون شخصا آخرا، أو 8٪ من سكان العالم إلى حالة الفقر المدقع، وذلك استناداً إلى السيناريو الأكثر تطرفاً المتمثل في انخفاض الدخل أو الاستهلاك بنسبة 20٪ حول العالم.

وعلى الصعيد العربي وبالرغم من أن الوباء أقل حدة من المناطق الأخرى، إلا أن المنطقة العربية بها مستويات دخول متدنية للغاية، ومعدلات فقر مرتفعة نسبياً، مما يزيد الأمر تعقيداً ويجعل من الصعب السيطرة على مجريات الأمور، حيث أفاد تقرير منظمة العمل الدولية بأنه بصرف النظر عن مكان الإقامة في العالم وعن القطاع الوظيفي، فإن الأزمة تلقي بآثار دراماتيكية على كاهل القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. كما أوضح التقرير أنه من المتوقع أن تؤدي الأزمة إلى إلغاء 6.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية، بالإضافة إلى انهيار سوق النفط الذي تعتمد عليه منطقة الخليج العربي، حيث أدى انهيار

الطلب على النفط بسبب تفشي فيروس كورونا، في وصول الأسعار في نهاية مارس إلى أدنى مستوى لها منذ 18 عاماً. وصرحت منظمة الأوبك الخميس 9 أبريل لعام 2020 بتقليص الإنتاج النفطي بمقادر 10 ملايين برميل يومياً أو 10% من الانتاج العالمي عما قبل الأزمة، على أن يتم تقليص الإنتاج إلى 8 ملايين برميل في الفترة ما بين يوليو وديسمبر العام الجاري.

كما ذكرت منظمة "ESCWA" أن 116 مليون شخصا في عشر دول عربية (41٪ من إجمالي السكان) فقراء و25٪ آخرون معرضون للفقر. وهذا يُترجم إلى ما يقدر بنحو 250 مليون شخص قد يكونون فقراء من بين 400 مليون نسمة. كما أن الطبقة المتوسطة في الدول العربية غير المنتجة للنفط تقلصت من 45٪ إلى 33٪ كنسبة من السكان، ومثال على ذلك تعهد مصر في عام 2018 بتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2020، والقضاء عليه بحلول عام 2030؛ ومع ذلك، أصدرت وكالة الإحصاء الوطنية المصرية تقريراً عن الوضع المالي للأسر للعام 2019 يتضح فيه أن 33٪ من 99 مليون شخص في مصر تم تصنيفهم على أنهم فقراء، مقارنة بـ 28٪ في عام 2015. كما نجد أيضاً أنه وفقاً لمعدل أجر المعيشة بالنسبة للدخل "A living wage" – والذي يسمح للفرد أو الأسرة بتوفير المأوى المناسب والطعام والضروريات الأساسية الأخرى – سيرتفع في العديد من تلك البلدان، فنجده في مصر يرتفع للأسرة المصرية من 2.460 جنية مصري شهرياً بنهاية عام 2018 ليصل إلى 4.100 جنيه مصري شهرياً في عام 2021 وفقاً لتوقعات الخبراء والنماذج الاقتصادية لموقع "Trading Economics".

معدل أجر المعيشة بالنسبة للدخل "A living wage" بجمهورية مصر العربية

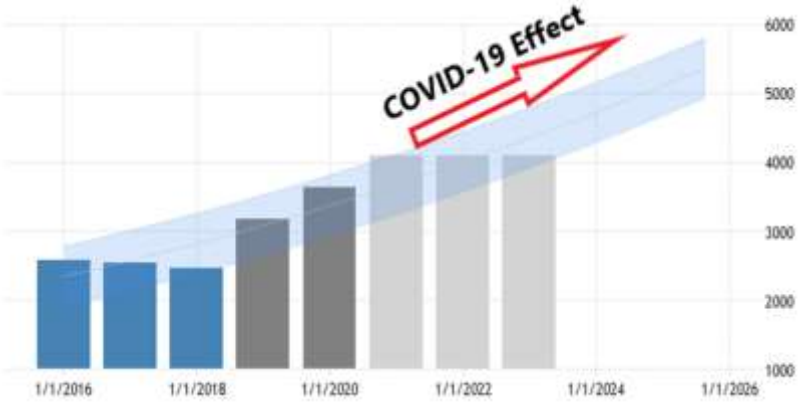

المصدر: Trading Economics

وإذا كان الأثر الاجتماعي قصير المدى لتلك الجائحة سيضرب فقط دخول العديد من المواطنين بعرض الحائط، وذلك في ظل صمود مؤقت للأسعار، لكن الأثر طويل المدى سيكون بمثابة الكارثة الأكبر في حياة الشعوب، لتوقع عدم صمود أسعار السلع طويلاً أمام صدمات العرض مما يؤدى إلى ارتفاعها، وذلك لتوقف عجلة الانتاج في العديد من الدول خاصة المصدرة مما يزيد الوضع سوءاً لما له من أثر سلبي على القوى الشرائية للأفراد، ناهيك عن تفاقم معدلات البطالة نتاج تقليل عدد العمالة، وشبه ركود الطلب على الأيدي العاملة؛ فنجد أن معدلات التضخم سترتفع في العديد من الدول بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية المطبقة في العديد منها. فعلى سبيل المثال، فإن دولة المغرب وفقاً للإحصاءات قد ختمت العام الماضي 2019 بمعدل تضخم متدني لا يتجاوز 0.4%، ولكن مع بداية ظهور أولى الحالات بالمنطقة، حقق معدل التضخم ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 1.3% في الربع الاول من عام 2020 ومن المتوقع أن يتضاعف ذلك المعدل بختام العام الجاري ويسري ذلك على جميع الدول بغض النظر عن مدى تفشي المرض بها.

معدل التضخم بدولة المغرب

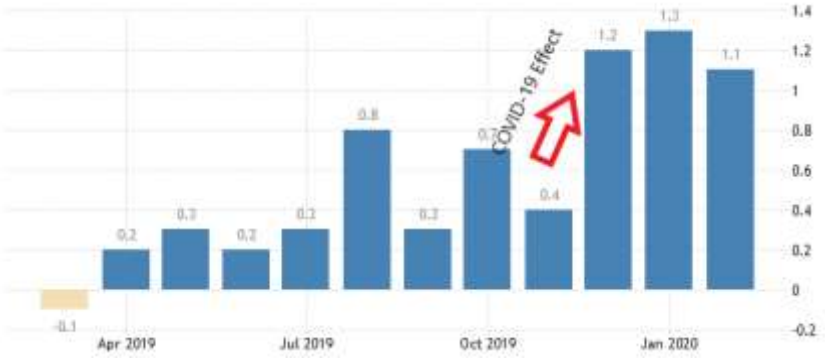

المصدر: Trading Economics

ومما لاشك فيه، ستواجه الدول العربية النامية والغير نفطية المعاناة الأكبر حتى لو كانت أعداد الحالات المصابة بها متدنية، حيث أن الآثار السلبية للقيود الاقتصادية طويلة الأمد في الاقتصادات المتقدمة ستنتقل إليها عبر قنوات التجارة والاستثمار، وسيؤدي الانخفاض الحاد في الإنفاق الاستهلاكي في كثير من الدول والكيانات الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى تقليل واردات السلع الاستهلاكية من تلك البلدان مما يزيد من حدة الفقر والبطالة لدى شعوبها وسيكون حتماً الضحايا الرئيسيين من النساء والشباب وأولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي الذين لا يستطيعون الحصول على الحماية الاجتماعية والتأمين ضد البطالة.

والجدير بالذكر أن معظم البلدان العربية تفتقر لشبكات الأمان الاجتماعي. وبغض النظر عن الآثار الناجمة عن الجائحة، فإن معظم سكان المنطقة العربية في الدول الغير نفطية يعانون من معدلات فقر مرتفعة بطبيعتها. كما لا يمكن إنكار عامل الارتفاع الملحوظ في عدد سكان المنطقة، حيث نما عدد سكان المنطقة من 100 مليون نسمة عام 1950 الى حوالي 380 مليون نسمة عام 2000، ويسجل عدد السكان بالمنطقة في 2020 ما يقرب من 420 مليون نسمة وذلك بمتوسط معدل نمو سنوي 1.8٪ مقارنة بـ 1٪ على مستوى العالم. كما أنه من المتوقع أن يرتفع العدد المطلق للشباب من 46 مليون في عام 2010 إلى 58 مليون في عام 2025. ويقدر صندوق النقد الدولي أن 27 مليون شابا عربيا سيدخلون سوق العمل في السنوات الخمس المقبلة ولن يجدوا فرص متاحة؛ مما سيزيد من الضغط على الحكومات.

وتفاقم مشكلة البطالة التي تعاني منها المنطقة من قبل الجائحة لن تقتصر على الدول العربية الغير نفطية أو الفقيرة فقط، ولكن ستعاني منها دول الخليج العربي أيضا، وذلك لتوقف نشاط بعض المجالات الأساسية التي تعتمد عليها تلك الدول، مثل حركة الطيران بدولة قطر، والامارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى توقف قطاع السياحة والذي سيضرب باقتصاد دول مثل الامارات العربية المتحدة، ومصر التي تعتمد على هذا القطاع كأحد الركائز الاساسية لاقتصادها، وأيضا المملكة العربية السعودية نتيجة توقف مراسم الحج والعمرة بها.

فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة في الإمارات العربية المتحدة إلى 2.8% بحلول نهاية عام 2020، وأن يرتفع معدل البطالة إلى حوالي 3% بحلول عام 2021، وذلك استناداً على نماذج اقتصادية لم تأخذ في اعتبارها تداعيات ظهور الجائحة، واكتفت فقط بنتائج حالة الركود التي كانت متوقَعَة من قِبل العديد من الخبراء مطلع عام 2020.

معدلات البطالة المتوقعة في الامارات العربية المتحدة

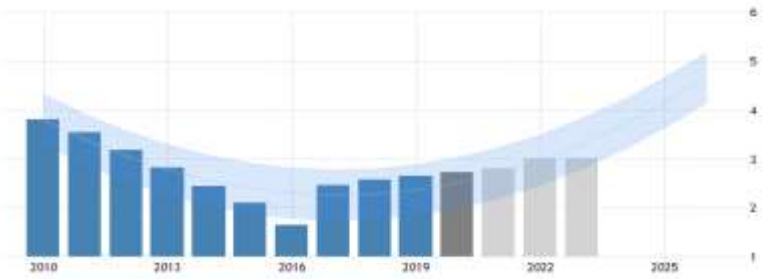

المصدر: Trading Economics

ونلاحظ وفقاً للعديد من الاحصاءات والتوقعات أن معدلات البطالة لأغلب دول المنطقة ستكون في تزايد في الفترة المقبلة، والتي أتت قبل وضع عامل الجائحة في الاعتبار، ومن المؤكد انها ستتضاعف السنوات القادمة لشدة حالة الركود التي يقبل عليها العالم أجمع. ومن المتوقع أن تكون جهود التصدي للمرض أكثر نجاحاً في بعض الدول العربية عن غيرها، نتيجة إلى الظروف السياسية والاقتصادية السيئة التي تواجه المنطقة العربية والحروب الأهلية التي تجتاح بعض الدول مثل سوريا، وليبيا، واليمن. ذلك لأن المعرفة الفنية المحدودة والخبرة التكنولوجية، والموارد البشرية والمالية والصحية الضعيفة، وعدم الكفاءة البيروقراطية التي تواجه تلك الدول، حتماً ستشكل عوائق خطيرة على الوضع الاجتماعي للمواطنين، وستزيد من معدلات الفقر والتشرد أكثر مما هي عليه حاليا؛ مما يعيق سياسات إعادة الإعمار المتّبعة بتلك الدول والمخطط لها. وبالتالي، يجب على القادة والحكومات ألا يدخروا أية وسيلة لتنظيم الاستجابات داخل تلك البلاد لحماية مواطنيهم، والمشاركة في الجهود العالمية لوقف انتشار المرض وانتقاله. فلكي تتجنب الحكومات العربية نتيجة كارثية للفيروس في مجتمعاتها، ينبغي أن تكون حريصة على عدم معالجة الأمر في دولها فقط بشكل فردي، بل أن تشمل جهودها مجتمعة، التخفيف الدقيق والموجه والفعال من حدة تأثير الفيروس والعدوى على ملايين المواطنين وأيضا اللاجئين في العالم العربي الذين هم الأكثر ضعفاً في هذا الوقت العصيب. وإجمالاً نجد أن جميع ما سبق ذكره يوضح جدية الوضع والتداعيات الاجتماعية التي ستلقي بالعديد من المواطنين في براثن الفقر، وذلك يتطلب تكاتف الجهود واتساق السياسات للخروج من تلك الأزمة بأقل خسائر ممكنة.

القسم الثالث: مستقبل ما بعد الأزمة

بعد أن عرضنا في الأقسام السابقة لتداعيات الأزمة على دول المنطقة ورصدنا كافة الخطوات والتدابير المتخذة للتصدي لما نعيشه اليوم بشكلٍ وافٍ يقدم صورةً شاملةً وتقييماً دقيقاً للوضع؛ يتعين علينا الآن أن نضع نصب أعيننا المستقبل وما يحمله في طياته من أحداث لكي نعبر بأقل الخسائر الممكنة، بل ونتمكن من اقتناص الفرص التي تقدمها لنا هذه المرحلة العصيبة.

ويجب علينا قبل أن نعرض للمقترحات أن نشير إلى التضارب السائد في وجهات النظر بخصوص الأزمة، فمن ناحية هناك اختلاف حول المدة التي ستستمر خلالها الأزمة في التأثير على سياسات إغلاق

الحدود والمعابر، فذهب فريق إلى القول بأن هذا الإغلاق سيدوم لفترة تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر في المتوسط، بينما النظرة الأكثر تشاؤمية تطيل تلك الفترة إلى ستة أشهر وحتى إلى أكثر من ذلك، بينما حذر آخرون من أن الأوضاع الاقتصادية لا تحتمل تبعات هذا الاغلاق وتلك الحالة من التوقف لأغلب الأنشطة الاقتصادية، سواء تلك التي داخل الدول أو العابرة الحدود. ولا يقف اختلاف وجهات النظر عند هذا الحد، بل يمتد إلى استشراف مدة التعافي من تبعات انتشار الجائحة، حيث تراوحت وجهات النظر بين بدء تعافي الاقتصاد العالمي بحلول النصف الثاني 2020 أو الربع الأخير منها، أو ببداية الربع الأول من العام 2021.

ورغم اختلاف الرؤى ووجهات النظر، وجب علينا التنبيه إلى ضرورة عودة الأنشطة الاقتصادية بشكل أقرب إلى الطبيعي لضمان استمرارية الحياة بشكل آمن، فهذا هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، بل الطريقة الوحيدة التي ستمكننا من العيش بشكل آمن نسبياً في ظل هذه الظروف التي فرضتها علينا الأزمة. وعليه فإننا نقترح خارطة طريق ترسم لنا سبل التعامل مع الوضع، فتقدم سياسات عامة واستراتيجيات تُطبق على المدى الطويل، وحلول ومقترحات لمعالجة الأوضاع على المدى القصير، فنعرض أولاً السياسات العامة يتبعها المقترحات.

أ. السياسيات العامة والاستراتيجيات

تهدف هذه المجموعة إلى إرساء أسس المستقبل في المنطقة وتحديداً في الدول النامية ودول إعادة الإعمار، حتى يمكن أن تنعم شعوبها والمنطقة بمستقبل أفضل يضعهم على طريق التنمية المستدامة، وهي:

1. الدعوة إلى وقف الحروب والنزاعات في المنطقة وإرساء دعائم السلام، وتضافر جهود الدول لنشر ثقافة نبذ العنف.
2. مساعدة الدول الأكثر تضرراً والأقل نمواً في المنطقة في الحصول على الدعم المالي والفني من المؤسسات العربية والدولية، وإعادة جدولة الديون المستحقة إن أمكن.
3. توفير الحماية الاجتماعية والدعم للفقراء ومحدودي الدخل بشكل أكثر فاعلية.
4. ضمان وصول الغذاء والمياه النظيفة الي المناطق الأكثر فقراً وتحديداً في دول إعادة الإعمار.

ب. توصيات المدى القصير

يجب علينا التنويه إلى أن هذه التوصيات فعالة على المدى القصير وذلك للتمكن من احتواء الأزمة بسرعة وفاعلية، وذلك نظراً للواقع الذي تفرضه الأزمة والذي يستوجب سرعة الاستجابة لمتغيرات السوق والإطار العام للاقتصاد العالمي. ونحن نرى أن أهم المحاور التي تستوجب سرعة التدخل هي الصحة والحماية الاجتماعية، عودة النشاط الاقتصادي، وأخيراً ضمان استمرارية استيراد السلع الأساسية، وفيما يلي عرض لتلك التوصيات:

1. ضرورة توجيه الصناعات القائمة محلياً لتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمستحضرات الطبية الضرورية لمواجهة الجائحة – وذلك طبقاً لتوقعات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى أن ذروة انتشار الفيروس في المنطقة سيكون خلال شهري مايو ويونيو 2020.
2. التطوير المستمر لخطط التصدي للجائحة المتمثلة في بناء وإعداد مستشفيات ميدانية وأماكن للحجر الصحي بشكل آمن على الاطقم الطبية العاملة والهيئات المعاونة.
3. اتخذت بعض الدول إجراءات لصرف إعانات للعمالة المتضررة وعلى مدار ثلاثة أشهر مثل مصر، وعليه يجب ضمان توفير احتياجات المتضررين والذين يتوقع أن تزيد أعدادهم في الفترة المقبلة، وذلك بتفعيل آليات الدعم العيني والنقدي معاً بشكل يضمن وصول الدعم لمستحقيه وبدون هدر في الموارد.
4. الاستعداد لعودة النشاط الاقتصادي تدريجياً وخاصة القطاع الصناعي وذلك باتخاذ كافة التدابير الاحترازية التي تشمل المواصلات العامة، الكشف المبكر عن المصابين في أماكن العمل ولو أمكن قبل الوصول إليها، ضمان بيئة عمل آمنة للعمال، ووضع آلية عمل تتضمن الإجراءات والسياسات المتبعة في حالة حدوث عدوى داخل المصنع، وذلك للتبعات السلبية المنعكسة على السوق لتوقف المصنع كوحدة إمداد للسلع، فمثلا يمكن العمل ببروتوكول إغلاق المنشأة وتعقيمها وتغير مناوبات العمال.
5. ضرورة استمرار العمل بالموانئ البرية والبحرية والجوية أمام حركة البضائع – خاصة السلع الأساسية ومدخلات الإنتاج – وبشكل كامل، ومراعاة معايير السلامة والمتبعة عالمياً، كخطوة أولى ناحية فتح الحدود وعودة حركة الملاحة للمسافرين.
6. عمل برنامج دعم المنشئات الصغيرة والمتوسطة على المدى القصير والمتوسط من خلال حزمة من المساعدات المتمثلة في قروض بفوائد مخفضة، وتأجيل الديون المستحقة أو إذا أمكن اسقاطها.

7. التوسع في استخدام التطبيقات الالكترونية ومنصات التواصل عبر الانترنت في بيئة الأعمال وتحديداً في المعاملات المالية لتخفيف الازدحام وخطر العدوى.
8. دعم صغار منتجي الأغذية، وتزويدهم بمدخلات الإنتاج والمبيدات الزراعية لتوفير احتياجات الأسواق من المحاصيل ذات الدورة الزراعية القصيرة.

ج. مقترحات المدى البعيد

يأتي على رأس هذه المجموعة نظم الحماية الاجتماعية، الصحة، الاقتصاد وبيئة الاعمال، التطبيقات التكنولوجية والاتصالات. ويجب الإشارة إلى ضرورة تكامل تلك القطاعات بحيث تقوم على نهج شامل يحتوي كافة فئات المجتمع بدول المنطقة كالتالي:

1. إنشاء صندوق أزمات عربي مخصص لحالات الطوارئ، بحيث يمكِّن الدول الأقل قدرة على مواجهة الأزمات من التخفيف من حدة آثارها، وتحديداً دول إعادة الإعمار والأكثر فقراً.
2. إنشاء صندوق عربي للحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، بحيث يوفر المعونات للدول الفقيرة ودول إعادة الإعمار في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ففيما يخص إعانات البطالة، يمكن أن تُقدم معونات شهرية للعاطلين لحين حصولهم على دعم، آخذين في الاعتبار الحد الأدنى للدخل لضمان مستوى معيشة إنساني. ويتم اقتطاع قيم شهرية لسداد أجمالي مبلغ الإعانة التي قدمت للفرد عند التحاقه بأول وظيفة ثابتة، على أن يتم تحديد قنوات بعينها لإيصال قيمة الإعانة بحيث يمكن أن يكون جزء منها عيني والأخر نقدي.
3. وضع مخطط استراتيجي شامل للتعامل مع الأزمات والطوارئ على مستوى الدول العربية يضمن توفير الاحتياجات الأساسية خلال الفترات الأولى لاندلاع الأزمات، بحيث يحتوي برنامج عمل مسبق للتعامل مع الأزمات كخطوة استباقية.
4. وضع مخطط تنموي للمنطقة يطبَّق على مستوى الدول بحيث تتسق مع خطط التنمية بالدول لخدمة قطاعات الأغذية، سلاسل الامداد، النقل واللوجستيات، والصناعات الثقيلة وصناعة الادوية، حيث ذكرنا سابقاً هجرة بعض الاستثمارات ورؤوس الأموال من دول شرق أسيا والتي يمكن أن تُوطَّن في المنطقة. الأمر الذي قد يفيد المنطقة اقتصادياً بشكل كبير ويقلل اعتمادها على الاستيراد لتلبية أغلب احتياجات الأسواق المحلية، من خلال رفع كفاءة البيئة الاستثمارية الداعمة لجذب الاستثمارات الاجنبية

وليس فقط في القطاعات الريعية، والتي ثبتت هشاشتها، مثل البترول، المقاولات والتشييد والبناء، والسياحة.

5. إعطاء أولوية الأنفاق الحكومي لقطاعات الصحة والتعليم باعتبار أنهما القطاعات الأكثر تأثيراً في التعامل مع الأزمات، وسبيل الدول للارتقاء بمستويات المعيشة مستقبلاً، فهما الضمان لمستقبل أفضل للمنطقة.
6. الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التنمية في المرحلة المقبلة، وتشكل خدماته دعائم للكثير من القطاعات الأخرى.
7. إنشاء قاعدة بيانات معتمدة لدول المنطقة لتمكن متخذي القرار من الوصول إلى قرارات دقيقة، بحيث تخدم أيضاً المؤسسات التجارية العاملة بالدول وذلك بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية المحلية.
8. اتفاق حكومات الدول العربية على إزالة جميع القيود المفروضة – الجمركية والغير جمركية – على التجارة البينية وتحديداً في الصناعات التي ستعمل كمُحفِّز للاقتصاد في الفترة القادمة مثل الصناعات الوسيطة ومدخلات الإنتاج، الأغذية والمنتجات الطبية، كخطوة في سبيل تفعيل اتفاقية التجارة العربية الحرة.
9. دعم القطاعات والشركات المتضررة من الأزمة الحالية بهدف تحفيز نشاطها على المدى البعيد حتى تتمكن من الاستمرار في العمل والخروج من الأزمة دون الخروج من السوق، من خلال تقديم الدعم الائتماني والاعفاءات الضريبية وتأجيل واعادة جدولة المستحقات المالية.
10. وضع خطة لتحفيز وزيادة الطلب (الاستهلاك المحلي) في فترة ما بعد الأزمة، لتقليل ضرر حالة الركود السائدة والتي من المتوقع أن تطول نظراً لتضرر دخول الافراد نتيجة تسريح العمالة والاقتطاع من الرواتب.
11. إعادة النظر في القرارات المتخذة في بعض المؤسسات والتي بناء عليها يتم تسريح بعض العمالة الأجنبية المؤثرة، الأمر الي يخل بالهيكل الوظيفي في هذا المؤسسات ويتسبب مستقبلاً في انعدام الثقة في بنود التعاقد الخاصة بالتوظيف، وخصوصاً في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على العمالة الأجنبية والوافدة.